مرتفعة بنسبة 40.73 في المئة

«بيان للاستثمار»: 101.60 مليون دينار... إجمالي السيولة بالبورصة خلال الأسبوع الماضي

إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في البورصة بنهاية الأسبوع الماضي 27.57 مليار دينار

أوضحت إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار خلال تقريرها الاقتصادي أن بورصة الكويت تمكنت من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي محققة مكاسب جيدة لمؤشراتها الثلاثة، إذ جاء ذلك على وقع عمليات الشراء والتجميع التي تركزت بشكل واضح على الكثير من الأسهم خاصة في قطاع البنوك والأسهم القيادية والتشغيلية الأخرى، سواء أسهم الشركات التي أعلنت عن نتائج إيجابية عن فترة النصف الأول المنقضية من العام الجاري أو تلك التي من المتوقع أن تفصح عن نتائج جيدة أيضاً في الأيام القليلة القادمة، وهو الأمر الذي أدى إلى تحسن مستويات التداول بشكل لافت خلال الأسبوع، حيث شهد إجمالي السيولة النقدية ارتفاعاً نسبته 40.73 في المئة ليصل إلى 101.60 مليون دينار كويتي تقريباً، في حين نما إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة بلغت 45.68 في المئة، ليبلغ 633.83 مليون سهم تقريباً.

وقد تمكنت البورصة على وقع هذا الأداء الجيد من إضافة أكثر من نصف مليار دينار لقيمتها الرأسمالية خلال الجلسات الخمس الأخيرة، إذ وصل إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في البورصة (السوق الرسمي) بنهاية الأسبوع الماضي إلى 27.57 مليار دينار كويتي، مقابل 26.96 مليار دينار كويتي في نهاية الأسبوع الذي سبقه، أي بارتفاع مقداره 610.09 مليون دينار كويتي، وبنسبة بلغت 2.26 في المئة؛ أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية إلى 8.52 في المئة وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية متوفرة).

ومن المتوقع أن تشهد مؤشرات البورصة الكويتية في الفترة القادمة مزيداً من المكاسب وأن تستمر السيولة النقدية في مواصلة الارتفاع، خاصة في ظل تفاؤل قطاع كبير من المتداولين فيما يخص نتائج بعض الشركات عن فترة الربع الثاني من العام الجاري، لاسيما وأن أكثر من 60 في المئة من هذه الشركات لم تقم حتى الآن بالإفصاح عن هذه البيانات على الرغم من قرب انقضاء المهلة القانونية المحددة للشركات للإفصاح عن نتائجها المالية، والتي ستنتهي في منتصف شهر أغسطس؛ حيث وصل عدد الشركات التي أفصحت عن نتائجها المالية لفترة النصف الأول المنقضية من العام 2017 إلى 54 شركة، وذلك بما فيها الشركات ذات السنوات المالية المختلفة، محققة ما يقرب من 561.12 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية بارتفاع نسبته 12.50 في المئة عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 2016 والتي كانت 498.79 مليون دينار كويتي. وقد حاز قطاع البنوك على نصيب الأسد من هذه الأرباح، حيث بلغ إجمالي الأرباح النصف سنوية للقطاع نحو 387.98 مليون دينار كويتي وبزيادة نسبتها 8.63 في المئة عن نتائج النصف الأول من العام الماضي، والتي كانت 357.15 مليون دينار.

على الصعيد الاقتصادي، وافق مجلس الوزراء خلال الأسبوع الماضي على اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة للسنة المالية 2017/2016، حيث أظهر انخفاضاً بالعجز الفعلي بلغ 5.9 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 60.8 في المئة عما كان مقدر بالميزانية والبالغ 9.7 مليار دينار كويتي. وقال الوكيل المساعد لشؤون المحاسبة العامة بوزارة المالية أن الإيرادات المحققة في ميزانية 2017/2016 بلغت نحو 13.09 مليار دينار كويتي، فيما بلغت الإيرادات المقدرة في الميزانية نحو 10.25 مليار دينار، مضيفاً أن المصروفات الفعلية في ميزانية 2017/2016 قد بلغت نحو 17.7 مليار دينار كويتي، فيما بلغ إجمالي اعتمادات المصروفات نحو 18.8 مليار دينار.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد تمكنت مؤشراته الثلاثة من إنهاء تعاملات الأسبوع في المنطقة الخضراء بدعم من عمليات الشراء المكثفة التي استهدفت بعض الأسهم القيادية، خاصة في قطاع البنوك، بالإضافة إلى التداولات المضاربية التي تركزت على أسهم الشركات الصغيرة وبعض الأسهم الخاملة، خاصة تلك التي تقل قيمتها السعرية عن قيمتها الدفترية. وقد شهد السوق هذا الأداء وسط تفاؤل بالنتائج النصف سنوية للعديد من الشركات المدرجة، خاصة القيادية منها والتي كانت الداعم الأكبر للسوق خلال الأسبوع الماضي، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص، واللذان تمكنا من تحقيق ارتفاعات كبيرة خلال الأسبوع ليصلا إلى أعلى مستوياتهما منذ شهر أبريل الماضي. هذا وقد جاء تزامن الأداء الإيجابي للبورصة خلال الأسبوع الماضي مع ارتفاع نشاط التداول فيها مقارنة مع الأسبوع قبل السابق، لاسيما على صعيد السيولة النقدية التي استحوذ قطاع البنوك على نصيب الأسد منها، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته 43.31 في المئة من إجمالي قيمة التداول لكافة قطاعات السوق التي بلغت 101.60 مليون دينار كويتي.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد استهلت بورصة الكويت تداولات أولى جلسات الأسبوع المنقضي مسجلة مكاسب متباينة لمؤشراتها الثلاثة، وسط ارتفاع واضح لنشاط التداول خاصة على صعيد السيولة النقدية والتي سجلت نمواً نسبته 28.95 في المئة لتصل بنهاية الجلسة إلى 21.4 مليون دينار كويتي تقريباً، حيث جاء ذلك بدعم من الزخم الشرائي الذي كان حاضراً خلال الجلسة وعمليات التجميع التي تركزت على الأسهم القيادية، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي طالت بعض الأسهم الصغيرة. وفي الجلسة التالية، تمكنت البورصة من مواصلة المكاسب، واستطاعت مؤشراتها الثلاثة أن تنهي تعاملات الجلسة في المنطقة الخضراء بدعم من استمرار القوى الشرائية في التركيز على الأسهم القيادية والثقيلة، بالإضافة إلى المضاربات السريعة على بعض الأسهم الصغيرة، وسط استمرار ارتفاع قيمة التداول للجلسة الثانية على التوالي، لتصل إلى أكثر من 25 مليون دينار كويتي.

هذا وواصلت البورصة صحوتها في جلسة منتصف الأسبوع وتمكنت من تحقيق المكاسب لمؤشراتها الثلاثة وسط استمرار عمليات الشراء في السيطرة على مجريات التداول وتركيز المتداولين على الأسهم القيادية التي أعلنت عن نتائج إيجابية لفترة النصف الأول، بالإضافة إلى استمرار المضاربات السريعة على عدد من الأسهم الصغيرة.

وشهدت جلسة يوم الأربعاء تباين إغلاقات مؤشرات البورصة الثلاثة، حيث استطاع المؤشرين السعري والوزني من الاستمرار في تحقيق مكاسب بسيطة بنهاية الجلسة بدعم من المضاربات النشطة وعمليات الشراء الانتقائية التي نفذت على عدد من الأسهم الصغيرة وبعض الأسهم الثقيلة، في حين تراجع مؤشر كويت 15 على إثر عمليات جني الأرباح التي استهدفت بعض الأسهم القيادية والتشغيلية التي يشملها المؤشر. وشهدت جلسة نهاية الأسبوع استمرار تباين مؤشرات السوق ولكن مع اختلاف الأدوار، حيث وقع المؤشرين السعري والوزني تحت تأثير عمليات جني الأرباح وأغلقا مع نهاية الجلسة في المنطقة الحمراء، فيما تمكن مؤشر كويت 15 من العودة إلى المنطقة الخضراء بدعم من التداولات الإيجابية التي شهدتها بعض الأسهم القيادية.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,805.31 نقطة، مسجلاً مكاسب نسبتها 0.36 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 2.36 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 417.34 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 954.42 نقطة بنمو نسبته 2.48 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 40.73 في المئة ليصل إلى 20.32 مليون د.ك. تقريباً، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 45.68 في المئة، ليبلغ 126.77 مليون سهم تقريباً.

أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 18.39 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.80 في المئة، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 7.84 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات البورصة ارتفاعاً لمؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الثلاثة الباقية، وقد تصدر قطاع البنوك القطاعات التي سجلت نمواً، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3.55 في المئة، وذلك حين أغلق عند مستوى 956.70 نقطة، تلاه في المرتبة الثانية قطاع المواد الأساسية، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 1,263.25 نقطة بنمو نسبته 1.94 في المئة. وشغل قطاع الاتصالات المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره ارتفاعاً أسبوعياً نسبته 1.88 في المئة، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 609.91 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع النفط والغاز، إذ سجل مؤشره نمواً بنسبة بلغت 0.34 في المئة بعدما أغلق عند مستوى 1,012.46 نقطة.

من جهة أخرى، تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات التي سجلت تراجعاً، إذ أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 1,023.35 نقطة بانخفاض نسبته 4.65 في المئة، فيما شغل قطاع الصناعية المرتبة الثانية بعد أن سجل مؤشره خسارة نسبتها 0.39 في المئة منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1,887.23 نقطة، في حين شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثالثة من حيث نسبة التراجع، حيث انخفض مؤشره مع نهاية الأسبوع بنسبة بلغت 0.17 في المئة مغلقاً عند مستوى 1,040.94 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 240.11 مليون سهم تقريباً شكلت 37.88 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 186.16 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 29.37 في المئة من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 19.05 في المئة بعد أن وصل إلى 120.72 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 43.31 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 44 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.39 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 22.75 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 11.13 مليون د.ك. شكلت 10.95 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

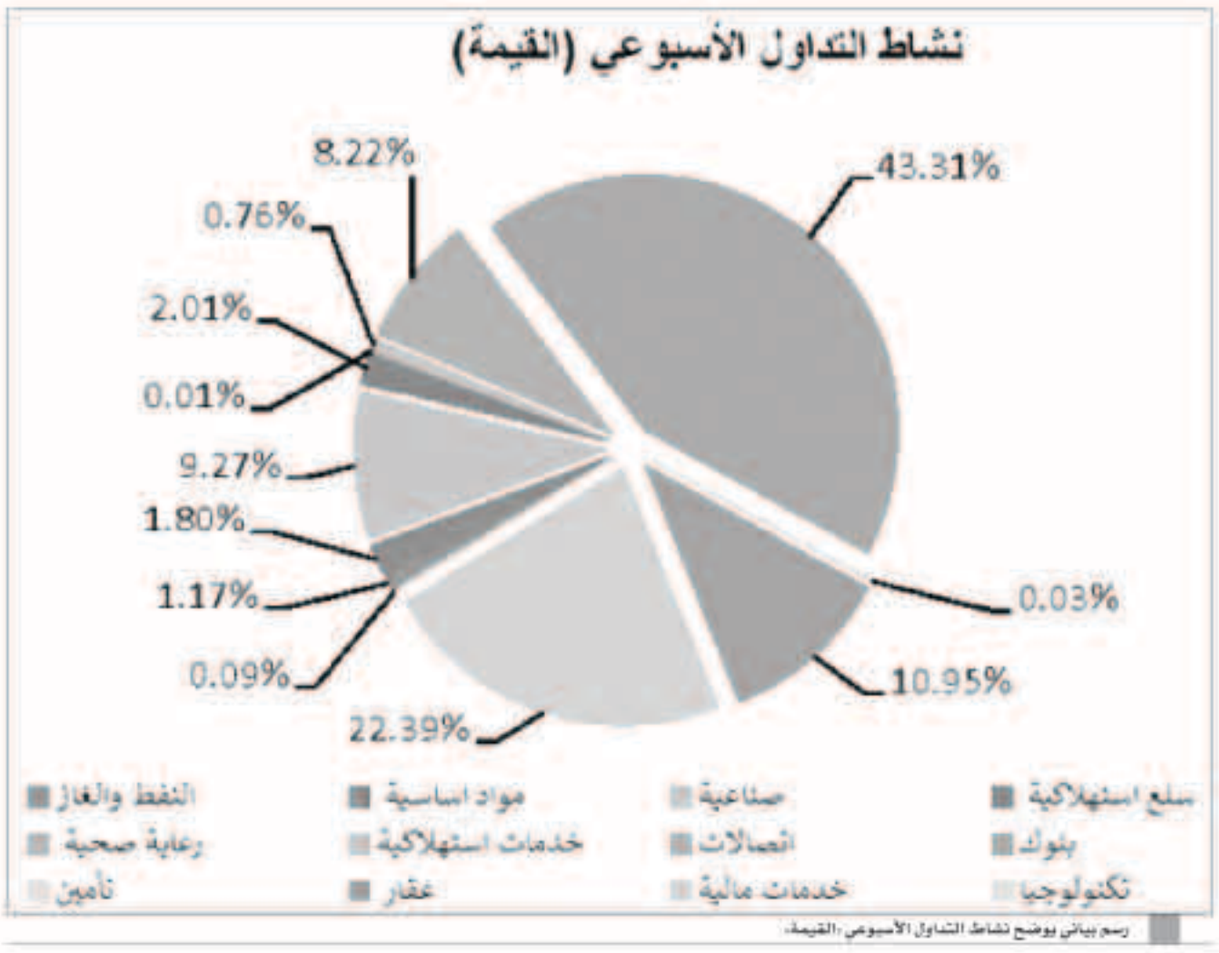

رسم بياني يوضح نشاط التداول الأسبوعي (القيمة)

قطاع البنوك تصدر القطاعات المرتفعة وأنهى تداولات الأسبوع مرتفعاً بنسبة 3.55 في المئة

القوة العاملة تنمو بنسبة 12 بالمئة لتتخطّى 29.000 موظف

11.8 مليارات يورو ...عائدات «بورشه» التشغيلية خلال النصف الأول

استطاعت شركة بورشه الألمانية لصناعة السيارات تحسين نتيجتها التشغيلية في النصف الأول من العام 2017، وزيادة كل من عائداتها وموظفيها وعدد السيارات المسلمة إلى العملاء. ففي الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بلغت نتيجة بورشه التشغيلية 2.1 مليار يورو، ما يُمثل زيادة نسبتها 16 بالمئة. كما ارتفعت عائدات الشركة بنسبة 8 بالمئة إلى 11.8 مليارات يورو. أما بالنسبة إلى هامش الربح، فبلغ 18.1 بالمئة (16.8 بالمئة في النصف الأوّل من العام الفائت). كما ارتفع عدد السيارات المسلمة إلى العملاء بنسبة 7 بالمئة ليصل إلى 126,497 سيارة، ونمت القوة العاملة بنسبة 12 بالمئة لتبلغ 29,280 موظفاً.

تعليقاً على تلك النتائج، قال أوليفر بلومه، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لدى شركة بورشه الألمانية لصناعة السيارات: «أولويّة بورشه هي تشويق العملاء وتوفير وظائف مضمونة ومُستدامة. إنّ النتائج المالية الجيدة تشكل قاعدة صلبة للمستقبل.» وأضاف: «بورشه تعتمد على سيارات رياضية أصيلة وشيّقة – تشمل حالياً «911 جي تي إس» 911 GTS و«911 جي تي3» 911 GT3 و «911 توربو إس إكسكلوسيف» 911 Turbo S Exclusive و«911 جي تي2 آر إس» 911 GT2 RS الجديدة – إلى جانب تكنولوجيا مستقبلية مثل الدفع المختلط مع قابس والتنقل الكهربائي البحت.»

من جانبه، أكّد لوتز ميشكه، نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي المسؤول عن الشؤون المالية وتكنولوجيا المعلومات لدى شركة بورشه الألمانية لصناعة السيارات، أنّ نمط النتائج الإيجابية يرتكز على إستراتيجية احتراز نقدي طويلة الأمد وتنظيم فعّال مع هيكلية كلفة أفضل. لكنه يتوقع مواجهة صعوبة في ضمان استمرار تلك النتيجة نصف السنوية المرتفعة جداً في المستقبل. «لن نشهد عائداً على استثمارنا الكبير لتطوير أول سيارة بورشه رياضية كهربائية بالكامل وتوسيع الإنتاج في مرفق تزوفنهاوسن، إلا مع بدء مبيع طراز «ميشين إي» Mission E في نهاية العقد الحالي.»

يجدر الذكر أنّ بورشه تستثمر مبلغ مليار يورو في طراز «ميشين إي» Mission E، سيتأتى عنه توفير أكثر من 1,200 فرصة عمل جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يُنفق صانع السيارات الرياضية مئات ملايين اليورو على تكنولوجيا مستقبلية وأنظمة دفع مختلط مع قابس. في هذا السياق، يضيف ميشكه قائلاً: «يصعب جداً إدارة مبالغ استثمارات هائلة مع الحفاظ على مستوى عائداتنا المرتفع في الوقت ذاته.»

على صعيد آخر، يتوقع «بلومه» و«ميشكه» في العام المالي الحالي 2017 تحقيق نتيجة تشغيلية في نهاية العام أعلى بقليل من العام السابق، شرط استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل بورشه تحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل بهامش ربح تشغيلي لا يقل عن 15 بالمئة.»

«بورشه» تخطو نحو المستقبل مدعومة بنتائج إيجابية

الدولي يعلن 90 رابحاً في حملة حساب الراتب «امسح واربح»

يوجين جاليجان

أعلن بنك الكويت الدولي أن حملته الترويجية الجديدة لحساب الراتب «امسح واربح» توّجت 90 فائزاً محظوظاً خلال 90 يوماً، حيث ربحوا نصف راتب شهري لغاية 500 دينار كويتي كحد أقصى، إلى جانب العملاء اللذين ربحوا جوائز نقدية فورية تصل قيمتها لغاية 12,000 دينار كويتي، مشيراً إلى أن فرصة الفوز بالجائزة الكبرى وهي سيارة لامبورجيني مازالت بانتظار سعيد الحظ.

هذا وقد فاز في السحب التاسع من الحملة كل من: سلطان محمد حسن الشامري، عبدالله دخين افريت الصليلي، محمد سعد عوض الرشيدي، طاهر هاني طاهر الهزيم، منال بدر جاسم العثمان، فرح ناصر منير العجمي، أنوار مطيران علي عواد العنزي، راشد عايض راشد المري، عادل سعيد رشيد القفيدي، سالم نايف سالم الحربي.

وقد صممت هذه الحملة خصيصاً لعملاء حساب الراتب الكويتيين، حيث تمنحهم قسائم «امسح واربح» عند فتح الحساب مما يؤهلهم لربح جوائز نقدية فورية بقيمة 150 د.ك، 200 د.ك، 300 د.ك ولغاية 12,000 د.ك. كما شملت الحملة 9 سحوبات أسبوعية ربح فيها 90 فائزاً راتب نصف شهر يصل بحد أقصى لغاية 500 د.ك. فضلاً عن دخول السحب النهائي على الجائزة الكبرى وهي سيارة لامبورجيني هوراكان.

وبهذه المناسبة، صرح المدير العام بالوكالة للإدارة المصرفية للأفراد في البنك، يوجين جاليجان: «أن حملة «امسح واربح» لاقت نجاحاً كبيراً وحققت أصداءً واسعة بين عملاء البنك الحاليين والجدد، وذلك بفضل أهدافها الرامية لمكافأتهم ومنحهم جوائز قيّمة تدعم التزاماتهم المالية على اختلافها.»

موضحاً أن الحملة صممت لتمنح كل عميل يفتح حساب راتب جديد فرصة الاستفادة من الحملة فوراً، وذلك بمجرد فتح الحساب وتحويل راتبه إلى البنك خلال 3 أشهر، إلى جانب الاستمتاع بمزايا حساب الراتب المميزة.

وتشمل مزايا حساب الراتب الاستثنائية الحصول على بطاقة ائتمان مجانية للسنة الأولى، وقرض حسن لغاية 5,000 دينار كويتي مع فترة سداد مرنة تصل إلى 3 سنوات، بالإضافة إلى ميزة استخدام بطاقة السحب الآلي محلياً وعالمياً، وعدم وجود حد أدنى لفتح الحساب أو الرصيد، مع إمكانية الحصول على تسهيلات المرابحة.